المحاضرة الخامسة:

الاستعمار وتغيير البنى الثقافية في الجزائر

اتسم المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر بطابع استيطاني إحلالي، هدف إلى إدماج الجزائر ضمن المجال الفرنسي سياسيًا وثقافيًا، لا مجرد إخضاعها عسكريًا. إذ لم يكن مشروعًا عسكريًا أو اقتصاديًا فحسب؛ بل حمل أبعادًا ثقافية عميقة استهدفت إعادة تشكيل البنية الرمزية والهوياتية للمجتمع الجزائري، متبعا في ذلك سياسة استعمارية ممنهجة متعدد الأطر والمجالات نتج عنها تحولات عميقة استهدف إعادة تشكيل الإنسان الجزائري وطمس هويته الوطنية وفق مشروع ثقافي استعماري.

وقد كانت الوضعية الثقافية في أسوء أحوالها لذا ركزت فرنسا عليها كونها كانت تهدف إلى محو معالم الشخصية الجزائرية، ولبلوغ ذلك عملت فرنسا منذ أن وضعت أقدامها في الجزائر بمحاربة التعليم العربي الإسلامي من خلال تجفيف منابعه عن طريق الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية باعتبارها الممول الرئيسي للنشاط الديني والتعليمي كونه يشكل عائقا في وجه المخطط الاستعماري.

إن البنية الثقافية للمجتمع الجزائري، قائمة على تمازج بين أنماط من الثقافات الفرعية التي تتبادلها الجماعات في كافة جهات الوطن، وبالتالي فهي تكون نسقا غنيا ومتنوعا في قيمه وعاداته وتقاليده وأعرافه وضوابطه وفنونه وتعتمد بنياته على مبادئ الإسلام الذي حاول الاستعمار تشويهه بكل الطرق خاصة منها سياسة التجهيل التي تركت أثار بالغة على السكان والشعب الجزائري خاصة.

1-القضاء على اللغة العربية (سياسة الفرنسة):

عملت فرنسا بشتى الطرق والوسائل لمنع تعليم الجزائريين تعليما عربيا إسلاميا فهم يرون أن تعليمهم يشكل خطرا حقيقيا يهدد المستوطنين في الجزائر، وبذلك فإنهم يطالبون بإلغاء التعليم الابتدائي للسكان المسلمين هذا من جهة، ومن جهة أخرى سعت إلى فتح المدارس لنشر ثقافتها الفرنسية لتكوين جزائريين مثقفين بثقافة فرنسية تمهيدا لدمج الجزائريين في كيانها وذلك من أجل القضاء على الجزائر روحيا بعد احتلالها ماديا.

وعلى هذا الأساس عملت الإدارة الاستعمارية على ضرب المنظومة التعليمية التقليدية وتقليص دور التعليم العربي الإسلامي (الزوايا، الكتاتيب، حلقات العلم...الخ)، واستبداله بمنظومة تعليمية فرنسية عن طريق جملة من القوانين والقرارات:

محاضرات مقياس تاريخ الجزائر الثقافي 2

اتخذت الإدارة الاستعمارية منذ البداية موقفا عدائيا من اللغة العربية وأبعدتها إبعادا كاملا من الإدارة ومن معاهد التعليم. كي تتمكن من فرنسة الجزائريين فرنسة كاملة وما يدل على ذلك ما جاء في إحدى التعليمات التي صدرت أوائل أيام الاحتلال عقب الشروع في تنظيم الإدارة، والتي ورد فيها:" لا ننسى أن لغتنا هي اللغة الحاكمة فإن قضاءنا المدني كذلك يصدر أحكامه على المسلمين العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة. يجب أن يصدر بأقصى ما يمكن من السرعة جميع البلاغات الرسمية وبها يجب أن تكتب العقود وليس لنا أن نتنازل على حقوق لغتنا فإن أهم الأمور التي يجب أن يعتنى بها قبل كل شيء هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين الذين عقدنا الحزم على إدماجهم." وبهذا فإن المخطط الإستعماري قد ركز منذ البداية على تحطيم وشل الشخصية الجزائرية والمتمثلة في اللغة العربية في تراثها الحضاري الثقافي[1].

أصدر الحاكم العام الفرنسي للجزائر في 24 ديسمبر 1904م قرارا ينص على عدم السماح لأي معلم جزائري أن يفتح مدرسة لتعليم اللغة العربية دون الحصول على رخصة من السلطة العسكرية وبشروط. وقد كتب أحد التقارير التي وضعت سنة 1847م أن الجزائر لن تصبح فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا الفرنسية لغة قومية فيها والعمل الجبار الذي يتحتم علينا انجازه هو السعي وراء جعل الفرنسية اللغة الدارجة بين الأهالي إلى أن تقوم مقام العربية وهذا هو السبيل لانتمائهم إلينا وتمثيلهم بنا وإدماجهم فينا وجعلهم فرنسيين.

وفي 8 مارس 1938م أصدر رئيس وزراء فرنسا كاميي شوطون قرارا نص على حظر استعمال اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية في الجزائر. وجعل اللغة الوحيدة للبلاد هي اللغة الفرنسية. ومُنع أساتذة جمعية العلماء المسلمين من التدريس حيث نص القرار على «إغلاق المدارس العربية الحرة التي لا تملك رخصة العمل، ومنع كل معلم تابع للجمعية من مزاولة التعليم في المدارس المرخصة إلا بعد أن يتحصل على رخصة تعليم تقدمها له السلطات المعنية»، لكن السلطات الفرنسية أمتنعت عن إصدار الرُّخص رغم الطلبات العديدة التي قُدمت.

وعملا بالقرارات الاستعمارية قام الفرنسيون بـ:

– فرنسة التعليم في المرحلة الابتدائية، وجعل اللغة العربية لغة أجنبية واختيارية في المراحل الأخرى. وقد أقر البرنامج الدراسي لسنة 1898م بصفة رسمية تعليم اللغة العربية الدارجة في المدرسة الابتدائية الأهلية بمعدل

---

[1] رحيم محياوي، دراسة مستقبلية للاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات مختار، عنابة، 2006، ص ص 18-19.

ساعتين ونصف في الأسبوع في كل الأطوار، ولم تكن اللغة العربية الفصحى تدرس وقتها إلا إذا قدم السكان الأهالي طلبا رسميا لذلك.

-توظيف العامية في التعليم والإدارة العمومية وبذلك اهتمت الإدارة الإستعمارية باللهجات المحلية وبالعامية من أجل تهميش اللغة العربية الفصحى، واعتبروها مماثلة أو بديلة عن اللغة العربية الفصحى لغة القرآن الكريم.

- محاربة معاهد التعليم العربي الحر التي تقوم بنشر اللغة العربية ومحاولة تصفيتها (الزوايا، الكتاتيب، المدارس القرآنية...).

- اضطهاد المعلمين الأحرار في سلك التعليم العربي الحر وسجنهم وتغريمهم بقصد صرفهم عن العمل في نشر التعليم العربي بين الجزائريين.

- التضييق في منح رخص التعليم للمعلمين الأحرار والمنظمات الجزائرية القائمة بنشر التعليم العربي الحر.

- تعطيل النوادي العربية الحرة التي تقوم بنشر اللغة العربية بين الشباب الجزائري، وتربيته تربية عربية إسلامية.

- مصادرة أملاك قطاع التعليم العربي، فسارعوا إلى الاستيلاء على أوقاف المؤسسات ومصادرة أملاك وعقارات كانت تابعة لهيئة الأوقاف، وهي الهيئة التي تشرف على تمويل التعليم العربي.

2-السعي للقضاء على الدين الإسلامي:

اعتبر احتلال الجزائر في عام 1830م فتحا مسيحيا وبداية وعودة أمجاد الماضي، وتحقيق الحلم القديم، وهو حلم إفريقيا المسيحية. إن من الأعمال الأولى التي قامت بها الكنيسة بعد انتصارها فوق أرض الجزائر، هي كتابة تاريخ الكنيسة الإفريقية والعودة إلى العهدين الروماني والبيزنطي[2]، لتعطي رسالتها التبشيرية الجديدة أسساً تاريخية تعود إلى قرون بعيدة، وكانت ترى بأن الفتح الإسلامي في الجزائر خطأ لا يغتفر[3].

لقد نشطت الكنيسة بعد احتلال الجزائر، وظهرت جمعية المبشرين وجاء قانون الأبرشة في سنة 1849، الذي نص في أحد بنوده على ما يلي: "... يجب أن لا ينسى الرهبان رسالتهم الأصلية لدى

---

[2] من أبرز الرهبان الذين كتبوا عن الكنيسة الإفريقية:

Jean Mesnage, le Christianisme en Afrique, 2 tomes, 1915, Paris.

[3] عبد الجليل التميمي، "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19 م"، المجلة التاريخية المغربية 1974، عدد 1، تونس، ص 14.

سكان الجزائر، وهي تنصيرهم عندما تحين الفرصة، ولذا يجب عليهم تعلم اللغة العربية والقرآن ودراسة عادات الأهالي وتقاليدهم، حتى يتمكنوا من اطلاعهم على الجانب اللاأخلاقي في عقيدتهم"[4].

انتهجت الإدارة الاستعمارية سياسة الكاردينال "لافيجيري" أسقف الجزائر الذي كان يعتبر بأن نشر المسيحية ركن أساسي في البناء الاستعماري الذي تنشده فرنسا، فالكنيسة وفرنسا متحدتان لإحياء أمجاد الماضي، "علينا أن نخلص هذا الشعب ونحرره من قرآنه، وعلينا أن نُعنى على الأقل بالأطفال لننشئهم على مبادئ غير التي شب عليها أجدادهم، فإن واجب فرنسا هو تعليمهم الإنجيل، أو طردهم إلى أقاصي الصحراء بعيدين عن العالم المتحضر".

والشواهد التاريخية تؤكد ما كان يدعو إليه سكرتير بيجو سنة 1832 عندما بدا مقتنعا بأن: "آخر أيام الإسلام قد دنت وفي خلال 20 عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح، ونحن إذا أمكننا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا فلا يمكننا أن نشك على أي حال بأنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد، أما العرب فلن يكونوا رعايا لفرنسا الا إذا أصبحوا مسيحيين جميعا".

وللقضاء على الدين، انتهج الفرنسيون سياسة التنصير والمتمثلة في إخراج المجتمع الجزائري من دينه بإغرائه أو إرغامه على اعتناق الديانة المسيحية التي تخول له الحصول على الحقوق مثل أفراد المجتمع الفرنسي. وإذا كانت سياسة التنصير وسيلة للفرنسة وهدفا من أهداف السياسة الاستعمارية الفرنسية للجزائر فقد عمدت إدارة الاحتلال إلى طرائق من أهمها:

أ- تكثيف نشاط الإرساليات الدينية المسيحية التي أخذت تتوافد على الجزائر باسم هيئات تعليمية وجمعيات خيرية، وتغلغلت في المناطق الأكثر فقرا لإغراء الأهالي بالمساعدات المادية واستدراجهم إلى الدين الجديد.

ب- التركيز على تنصير الأولاد الصغار وخاصة اليتامى والمشردين وأبناء الفقراء...؛ حيث كانوا يغرونهم بكل الوسائل لاستجلابهم وتنشئتهم على الديانة المسيحية، ففي سنة 1867 شرع الكاردينال لافيجري بتنفيذ خطة كبيرة في لتنصير الأطفال الجزائريين فكتب في مقدمة برنامجه: علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهدا لدولة عظيمة مسيحية أعني بذلك فرنسا أخرى يسودها الإنجيل دينا وعقيدة، فهذه هي آيات الله.

[4] عبد الجليل التميمي، "التفكير الديني ، ص 15.

ولتحقيق ذلك كلف رجال طريقته الجديدة (جمعية مبشري إفريقيا) المعروفة بالآباء البيض، بجمع الأطفال اليتامى ليوزع عليهم الخبز أولا ثم ينصرهم، واستطاع أن يجمع حوالي 1753 يتيماً.

ومن أخطر ما فعله هذا الكردينال لافيجري أيضا أنه كان ينصّر الأطفال ثم يجعل منهم (أباء بيضا) ليتولوا الدعوة إلى الديانة المسيحية بين أهليهم، تنفيذا لتوجيه «لوفيبو» سكرتير المارشال بيجو الذي قال في تصريح له في سنة 1838: "إن العرب لا يطيعون فرنسا إلا إذا أصبحوا فرنسيين ولن يصبحوا فرنسيين إلا إذا أصبحوا مسيحيين".

ج- تحويل عدد من المساجد الهامة في المدن الجزائرية إلى كنائس للمسيحيين أو إلى اصطبلات لتربية الحيوانات مثل ما حصل مع مدرسة خنق النطاح بمدينة وهران.

د- أخضعت فرنسا المؤسسات الإسلامية (مساجد، وقضاء شرعي، ورجال دين) لإشرافها المباشر وعملت على تسخير رجال الدين للعمل كجواسيس للإدارة على مواطنيهم. كما عمدت إلى تدجين الطرق الصوفية والزوايا بمحاولة تأطيرها تحت الإدارة الفرنسية خاصة؛ حيث حولت أكثرها عن نهجها الحقيقي المتمثل في الحفاظ على الدين الإسلامي والجهاد والمقاومة إلى نشر الخرافات والشعوذة والتخريب.

وبهذا وضعت فرنسا يدها على المؤسسات التعليمية تطبيقا لما قاله الجنرال الفرنسي دوكرو" يجب علينا أن نضع العراقيل أمام المدارس والزوايا كلما استطعنا إلى ذلك سبيل... يجب علينا أن يكون هدفنا تحطيم الجزائري ماديا ومعنويا".

د- تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة الذي صدر في فرنسا سنة 1905 وإلى غاية 1907م قسمت الجزائر إلى 95 منطقة دينية يترأسها مفتي تنصبه الحكومة.

هذا وقام الفرنسيون المحتلون بمسخ وتشويه تاريخ الجزائريين، وشوهت التاريخ الإسلامي في الجزائر واعتبرت فتراته عصور مظلمة واحتلال، وركزت على التاريخ الأوروبي الروماني البيزنطي في الجزائر بإحياء فكرة الانتماء والتواصل.

كما قاموا بتزييف جغرافية الجزائر، فقد كان المنهاج التعليمي يغرس في أذهان التلاميذ الجزائريين أن بلادهم جزء لا يتجزأ من الوطن الفرنسي (الأم) وأن الجزائر تمثل ثلاث مقاطعات فرنسية في ما وراء البحر المتوسط، والجغرافية مثل التاريخ مادة مهمة في تكوين الروح الوطنية لدى المتعلمين والدفاع عن الوطن.

وقامت فرنسا بتشجيع الهجرة اليهودية إلى الجزائر، وقانون كريميو 1870 خير دليل على ذلك.

قام المحتلون بالاعتداء على المساجد والزوايا ودور العبادة ومصادرة الأوقاف الإسلامية. برغم من أن اتفاقية استسلام الجزائر العاصمة كانت تدعو إلى احترام الحرية الدينية للأهالي. إن وحشية الاستعمار الفرنسي لم تقتصر على تدمير المساجد أو تحويلها إلى كنائس. بل قامت بقتل المصلين المعتصمين بها ومثال ذلك قتل أربعة آلاف مسلم أعزل معتصم في مسجد كتشاوة قبل تحويله إلى كنيسة.

كما اعترف الدوق دومال بالاعتداء على مراكز الثقافة بالجزائر والتي كانت تسهر على حركة العلم والمعرفة في تقرير للحكومة باريس جاء فيه:" قد تركنا في الجزائر واستولينا على المعاهد العلمية وحولناها لدكاكين وثكنات ومرابط للخيل".

3-محاولة مسخ الهوية الجزائرية:

إضافة الى ما مر ذكره من محاولات المستعمر الفرنسي الجادة لتجريد الشعب الجزائري من هويته الاسلامية والعربية عمل على مسخ هويته الوطنية، فقد أصدرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في 23 مارس 1882 قانون الحالة المدنية أو قانون الألقاب الذي ينص على استبدال ألقاب الجزائريين الثلاثية وتعويضها بألقاب لا ترتبط بالنسب. وسبق صدور هذا القانون محاولات متواصلة لطمس الهوية الجزائرية، أهم ملامحها إجبار الأهالي على تسجيل المواليد الجدد وعقود الزواج لدى مصلحة الحالة المدنية الفرنسية، بعدما كانوا يقصدون القاضي الشرعي أو شيخ الجماعة.

والغاية من استبدال ألقاب الجزائريين الثلاثية وتعويضها بألقاب لا ترتبط بالنسب هو تفكيك نظام القبيلة لتسهيل الاستيلاء على الأراضي، وتغيير أساس الملكية إلى الأساس الفردي بدلا من أساس القبيلة، وطمس الهوية العربية والإسلامية من خلال تغيير الأسماء ذات الدلالة الدينية وتعويضها بهوية هجينة، وإحلال الفرد في المعاملات الإدارية والوثائق مكان الجماعة، وأخيرا تطبيق النمط الفرنسي الذي يخاطب الشخص بلقبه وليس باسمه.

وبموجب هذا القانون لم تكتف السلطات الاستعمارية بتغيير أسماء وألقاب الجزائريين بصفة عشوائية بل عوضت العديد منها بأسماء مشينة ونابية وبعضها نسبة لأعضاء الجسم والعاهات الجسدية، وألقابا أخرى نسبة للألوان وللفصول ولأدوات الفلاحة وللحشرات وللملابس وللحيوانات ولأدوات الطهي. ولم يكن هناك أي منطق في إطلاق الألقاب على الأشخاص، وكل ما هنالك هو رغبة في تحطيم

معنويات الجزائريين، من خلال منح الفرصة لترديد أسمائهم مشينة طول الوقت وعلى مرّ الأزمان. وما يزال الأبناء والأحفاد يتوارثون هذه الأسماء منذ عام 1882.

4- إنعكاسات السياسة الثقافية الفرنسية على المجتمع الجزائري:

كان للمخطط الفرنسي في محاربة دين الشعب الجزائري ولغته تأثيرات سلبية كبيرة منها:

1 -بروز نخبة مثقفة ثقافة غربية تعلمت في مدارس فرنسية وبلغة غير عربية تحت رعاية المحتل ومقربة منه وأصبحت أداة طيعة في يده لضرب الثقافة العربية الإسلامية.

2 -بروز صراع فكري ثقافي وديني بين المعربين الذين تتلمذوا في مؤسسات التعليم العربي الحر (الزوايا، المدارس القرآنية، الكتاتيب،...)، وتحمل راية الفكر الحضاري الأصيل، والمفرنسين الذين تتلمذوا في مؤسسات ومدارس التعليم الرسمي الفرنسي ويحملون راية الفكر الغربي والثقافة الهدامة.

ويلاحظ أن الجزائر لا تزال تعاني من أثر سياسة الاحتلال الثقافية، فإن بعض الجزائريين المثقفين ثقافة فرنسية خالصة يعارضون فكرة تعريب التعليم والإدارة في الجزائر، متأثرين بما تعلموه في المعاهد الفرنسية في عهد الاحتلال من معلومات ضد اللغة العربية والإسلام، وانتماء الجزائر الحضاري والمصيري إلى الأمة العربية والعالم الإسلامي.

يقول د. السعيد عواشرية: لقد أفرط وأسرف الاستعمار في محو مقومات هويتنا، فلا نزال نسمع أن اللغة الوطنية هي لغة الماضي فقيرة وضعيفة الأفكار، غير قادرة على مواجهة الضروريات العلمية، وحسب هؤلاء فإن اللغات التي تستعمل الحروف اللاتينية وحدها هي القادرة على تحمل هذا الدور بجدارة واستحقاق، ويزعمون أن العربية لغة عاطلة، عديمة الفائدة وضعت للقيام بشعائر الصلاة ونظم الشعر.

3 -انتشار الأمراض والآفات الاجتماعية والانحرافات السلوكية في الأوساط الشعبية، وكثرت الأساطير والخرافات بفعل حملات المستعمر لتجهيل الشعب وجعله شعبا مخدرا ميتا يحث على الفكر المضلل وينهض على طقوس الدراويش.

تجدر الإشارة هنا أن المجتمع الجزائري ورث عن الاستعمار الفرنسي سلوكيات اجتماعية سيئة لا تزال إلى حد اليوم متفشية في أوساط أفراد المجتمع من تزوير وبيروقراطية ورشوة وحقرة وتهريب وخيانة.

4- الانبهار بالحضارة الغربية والاغتراب: حتى أن «لويس عوض» يدعو لدراسة مناهج التعليم في البلدان المتقدمة ومراجعة مناهجنا على غرارها، معتبرا ذلك بأنه مسايرة لأبنائنا وبناتنا خطوة خطوة لأبناء الأوروبيين وبناتهم، وأنه هو الطريق الحقيقي للعصرنة، متهما تراثنا بالسذاجة ومن ثمة ينبغي طرحه جانبا، والارتماء في أحضان المناهج الغربية فهي طريق النجاة؛ حيث يقول: «فهل يحق لنا أن نأمل في بناء دولة عصرية إذا كان أبناؤنا يقتاتون على هذا الغذاء العقلي من سذاجات المعرفة وخزعبلات العقائد؟ أليس أجدر بنا أن نسير في الطريق الذي تسير فيه الدول العصرية فنعيد صياغة مناهجنا وبرامجنا وقراراتنا على غرار ما يدور في المدارس الغربية؟».